

أثر التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية

– دراسة ميدانية بشركة قنوعة للأجر بتقوت –

The impact of social auditing on improving the practice of social responsibility.

- A field study at the SARL BRIQUETERIE GANOUBA -

عثمان براهمي¹، فاتح دبل²

¹ مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، othmane.brahimi@univ-biskra.dz

² مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، fetah.debla@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/20؛ تاريخ المراجعة: 2022/04/15؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث شملت عينة البحث 40 عاملا من شركة قنوعة للأجر بتقوت وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد القانوني والبعد الأخلاقي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، كما توصي الدراسة بضرورة تطبيق التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة واستغلال مخرجاته في إعداد أنشطة المسؤولية الاجتماعية بطريقة تضمن تحقيق توقعات أصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاح: تدقيق اجتماعي ؛ مسؤولية اجتماعية.

تصنيف JEL: M42 ؛ M14

Abstract: The aim of this study is to signifies the impact of social auditing on improving the practice of social responsibility , and it was relied on the descriptive approach and the use of the questionnaire as a tool for collecting data , where the sample of the research sample 40 workers from the SARL BRIQUETERIE GANOUBA, and we reached many results, the most important of them is the effect of statistical significance of internal auditing in the legal principle and the ethical dimension of social events .Also, the study recommends on the importance of applying the social auditing inside the institution or the establishment and using its results in preparing social responsibility's actions or projects in a way that ensures the achievement of the expectations of stakeholders.

Keywords: social audit ; social responsibility

Jel Classification Codes : M42 ; M14

I- تمهيد :

يشهد العالم أزمات اقتصادية كبيرة أطاحت باقتصاديات كبرى دول العالم، آخرها أزمة الرهن العقاري في الولايات الأمريكية المتحدة وأزمة جنوب شرق آسيا، التي كانت بسبب سلوكيات غير أخلاقية مارستها كبرى شركات العالم، نتيجة السعي وراء تعظيم الأرباح والاستعداد إلى فعل أي شيء بأي ثمن، تسببت هذه الأزمات في إفلاس العديد من الشركات، تسريح ملايين العمال، ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر والآفات الاجتماعية.

نتيجة لهذه الأزمات وجب وضع فلسفة وآليات عمل لهذه الشركات ضمن إطار أخلاقي واجتماعي، من هنا بدأ ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وهو مصطلح ليس بالحدث إنما برز في الآونة الأخيرة وهو يدور حول فلسفة رئيسية مفادها أن الشركات يجب أن تساهم في تحقيق اهتمامات وتصورات أصحاب المصلحة، حيث أصبح ينظر إلى المؤسسة كشريك اجتماعي يؤثر ويتأثر بكل التغيرات التي تحدث في محيطها. ولكسب ثقة كل الأطراف ومن أجل الاستمرارية وكسب سمعة جيدة في أذهان كل المتعاملين، وجب على المؤسسة أن تمارس المسؤولية الاجتماعية بشكل احترافي وبمصادقية تضمن توقعات أصحاب المصلحة، كونها مواطن لها حقوق وعليها واجبات ومن أجل الممارسة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية، ظهر ما يسمى بالتدقيق الاجتماعي، وهو يمثل مفهوما حديثا ومجالا جديدا من مجالات التدقيق والرقابة يعمل على فحص ومراقبة الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة بموضوعية دون تحيز، لضمان شفافية ما يتم الإفصاح عنه من معلومات اجتماعية من طرف المؤسسة.

من هنا تتجلى مشكلة الدراسة من خلال التطرق للسؤال التالي: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية؟

2.1. **فرضيات الدراسة:** انطلاقا من الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية كتخمين نظري للإجابة عن إشكالية الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية

ينبثق منه مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية.

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية.

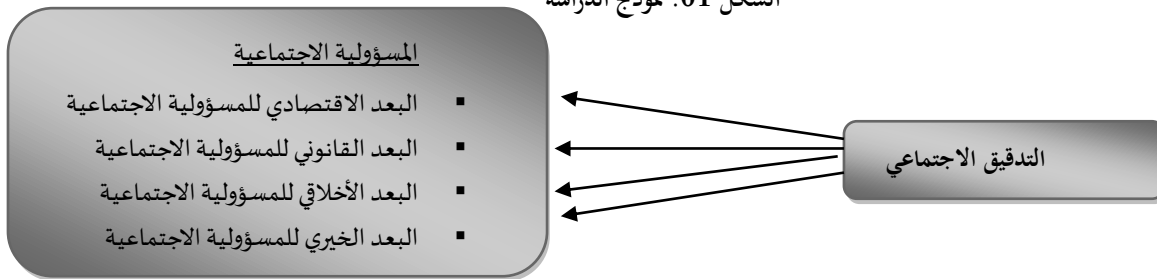
H4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في إبراز مفهوم وأهمية كلا من التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة والوصول إلى تحديد وإبراز أثر التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

هدف البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- إبراز مفهوم التدقيق الاجتماعي وأهميته.
 - 2- إبراز مفهوم و أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
 - 3- إبراز تأثير التدقيق الاجتماعي على مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- منهجية البحث:** تم الاعتماد على جمع البيانات من مصادرها الأولية استعانة باستبانة بحثية تم بناؤها وتحكيمها لهذا الغرض، كما اعتمدت الدراسة على معلومات من مصادر ثانوية تمثلت في الدوريات، المقالات والدراسات السابقة حول الموضوع، بينما تمت معالجة البيانات بطريقة كمية إحصائية.

الشكل 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

1.I- الإطار المفاهيمي للتدقيق الاجتماعي

1.1.I- تعريف التدقيق الاجتماعي:

أن اهتمام وفائدة وتحديات هذا المفهوم واضحة فالتدقيق الاجتماعي يجعل من الممكن تحديد ما إذا كانت موارد المؤسسة لن تسمح لها فقط باغتنام الفرص البيئية التي ستنشأ، ولكن أيضا إذا كانت ستمكّنه لمواجهة التهديدات إذ ينتج عن هذا ضمنا تقييم نقاط القوة والضعف في المؤسسة، (khelassi, 2014, p. 60) التدقيق الخارجية يهدف إلى تقييم أدائه من وجهة نظر اجتماعية.

لقد أشار **Bowen 1953** إلى ضرورة أن يخضع المشروع إلى مدققين اجتماعيين، كما بين **Blum 1958** أن التطبيق العملي لهذا المصطلح اقتصر على تدقيق درجة وفاء المشروع بمسؤولياته الاجتماعية تجاه العاملين من حيث مدى إشباعه للحاجات الانسانية الخاصة بهم، ومدى رضاهم عن العمل ويمتد التدقيق الاجتماعي لتشمل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع. (اشميلة، 2014، الصفحات 127-162)

يمكن عرض مجموعة من التعريفات وهي كالتالي:

تعريف 1985 Candau: من جانبه يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه "عملية استقرائية مستقلة للمراقبة والتحليل والتقييم والتوصية بناءً على منهجية واستخدام تقنيات تتعلق بالتدقيق، تسمح بتحديد نقاط القوة والمشاكل الناجمة عن توظيف الأفراد والقيود، في شكل تكاليف ومخاطر وهذا يؤدي إلى تشخيص أسباب المشكلات المكتشفة وتقييمها وأخيراً وضع توصيات أو مقترحات في شكل تقارير". (ATANGANA, 2020, pp. 78-100)

تعريف Gerald Vinten 1990: "مراجعة للتأكد من أن المنظمة تولي الاعتبار الواجب لمسؤولياتها الاجتماعية الأوسع نطاقاً لأولئك المتأثرين بشكل مباشر وغير مباشر بقراراتها، وأن يتحقق التوازن في تخطيطها المؤسسي بين هذه الجوانب والأهداف الأكثر تقليدية المتعلقة بالأعمال". (Islam, 2015, pp. 107-130)

عرفها Jacques Igalens وJean-Marie Peretti: بأنها "شكل من أشكال الملاحظة التي تميل إلى التحقق من المبادئ والسياسات، العمليات والنتائج في مجال علاقات الشركة مع أصحاب المصلحة" (Igalens & Marie Peretti, 2008, p. 15)

ومنه يمكن القول بأن التدقيق الاجتماعي هو عملية فحص الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة تجاه أصحاب المصلحة بطريقة محايدة وشفافة يعمل على تقليص الفجوة بين ما يتوقعه أصحاب المصلحة وما سيمارس فعلاً من مسؤولية اجتماعية فعالة ونزيهة.

2.1.I - أهمية التدقيق الاجتماعي:

على الرغم من أن التدقيق الاجتماعي لا يزال في بداية عهده إلا أن أهميته تتجسد في ما يقدمه من نتائج للمؤسسة وأصحاب المصلحة نذكر منها:

- 1- دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ويثبت الفوائد المباشرة وغير المباشرة لكل من المؤسسة وأصحاب المصلحة؛
- 2- مراجعة ممارسات المسؤولين اجتماعياً وتأثيرها على أصحاب المصلحة ومقارنة مستوى الأداء الاجتماعي فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية والبيئية والمجتمعية المحددة مسبقاً.
- 3- يوفر معلومات قيمة ورؤية ثابتة للمؤسسة وهذا بدوره يؤدي إلى تقييم ذاتي أفضل وإنشاء نقاط قوة والقصص الموجودة في استراتيجية المؤسسة، هذه المعرفة تسمح للمؤسسة بتنفيذ تحسينات تؤدي إلى أداء أكثر كفاءة اجتماعية والذي يؤدي بدوره إلى تعزيز صورة المؤسسة.
- 4- حماية صورة المؤسسة في حالة وقوع حدث معين يؤدي إلى دعاية سلبية أي يؤدي إلى تعزيز سمعة المؤسسة وعلاقتها مع أصحاب المصلحة من خلال إظهارها لأدائها الاجتماعي والتزامها بالأهداف الاجتماعية وبالتالي الحفاظ على حصتها السوقية أي اكتساب حصص سوقية جديدة.
- 5- زيادة شفافية المؤسسة ومساءلتها أمام أصحاب المصلحة.
- 6- مساعدة الحكومات على مراقبة المؤسسات ومحاسبتها متى خالفت بعض المعايير الاجتماعية والأخلاقية والبيئية (Rahim, 2015, pp. 1-13 & Vicario).
- 7- يساعد على فهم لعلاقة بين الجوانب التجارية والاجتماعية "الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي" أي دراسة العناصر الاجتماعية للمؤسسة. (برحومة و سعدي، 2019، الصفحات 19-30)

العمل على تمكين الأقسام بتخطيط وإدارة و قياس الأنشطة غير المالية ومراقبتها داخليا وخارجيا باعتبارها تقييما لمستقبل المؤسسة وأداة للمساءلة الاجتماعية. (تلخوخ و شعباني، 2019، الصفحات 31-45)

2.I - الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

1.2..I - تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يرى العديد من الباحثين أنهم من الصعب وضع تعريف محدد لوصف المسؤولية الاجتماعية بحيث كل تعريف ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية من زاوية محددة.

تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: "الالتزام المستمر من قبل المؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل". (الحموري و المعايطة، 2015، صفحة 17)

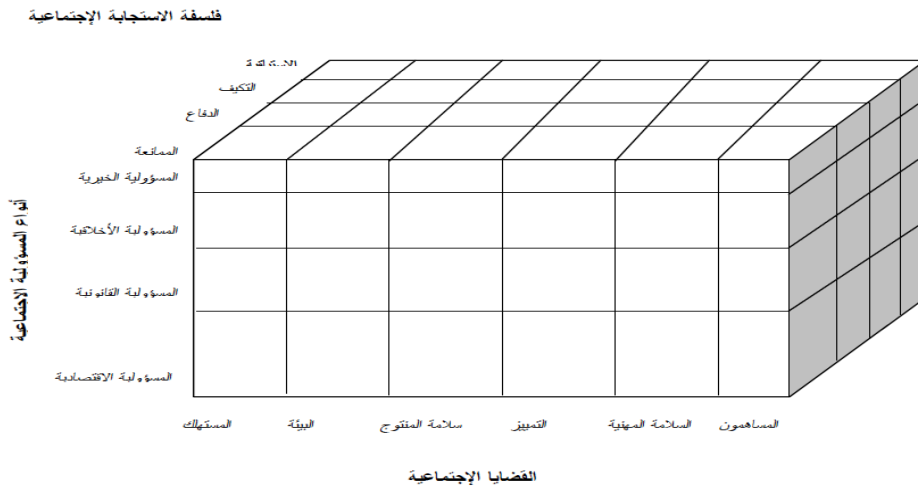
تعريف البنك الدولي: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد". (عباس، 2014، الصفحات 141-142)

تعريف Howard R. Bowen: "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام رجال الأعمال بتنفيذ السياسة لاتخاذ القرارات وإتباع خطوط السلوك التي تلي الأهداف والقيم المرغوب فيها في مجتمعنا".

I.2.2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية: (برني، 2015، صفحة 158)

قام Carroll سنة (1975، 1979) عناصر مهمة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وقد حدد أربع أبعاد للمسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي والخيري)، ووضعها كمصفوفة مع القضايا التي يجب أن تهتم بها المؤسسة (كالنزعة الاستهلاكية، البيئة، التمييز، سلامة المنتج، السلامة المهنية والمساهمين) وفي الأخير أضاف بعدا ثالثا وهو فلسفة الاستجابة الاجتماعية (رد الفعل، الدفاع، التكيف، الاستباقية، المبادرة التطوعية) ليكون في النهاية نموذجا في شكل مكعب حيث يحتوي هذا المكعب 96 خانة كما هو موضح في الشكل (02) و التي من الممكن أن تزيد أو تنقص وفقا للقضايا المتبناة.

الشكل 02: نموذج كارول للمسؤولية الاجتماعية



La source: Archie B. Carroll (1979), A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance

The Academy of Management Review, Vol. 4, No. 4, P497-503.

يمكن استعمال هذا النموذج كأداة تخطيط وكأداة تشخيصية لحل المشكلات الاجتماعية، كذلك يمكن أن يساعد في تحديد الفئات التي تدخل في أنشطة المسؤولية الاجتماعية. (Carroll, 1979, pp. 497-505)

II - الطريقة والأدوات :

تمت الدراسة الميدانية على مستوى شركة قنوعة للآجر وكان الهدف من الدراسة هو الوقوف على أثر التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسة.

1.II - مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل المجتمع المستهدف في مجموعة من عمال شركة قنوعة للآجر الواقعة في منطقة برام بلدية سيدي سليمان دائرة مقارين ولاية تقرت يقدر عدد عمالها 192 عاملا بحيث تم توزيع 45 استبانة على أفراد المجتمع وتم استرداد 40 استبانة وبعد الفحص تبين أن جميعها صالحة للتحليل الإحصائي.

2.II - أداة جمع المعلومات:

تم تصميم استبانة خاصة لغرض جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد شملت مجموعة من الفقرات تضمنت 41 عبارة مقسمة على محورين.

المحور الأول: يمثل المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) ويحتوي على 20 عبارة.

المحور الثاني: يمثل المتغير التابع (التدقيق الاجتماعي) ويحتوي على 21 عبارة.

النتائج ومناقشتها

3.II - ثبات وصدق أداة البحث:

تم قياس ثبات وصدق أداة البحث باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ"، حيث كانت النتائج كالآتي:

جدول (01): نتائج معاملات الثبات والصدق

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"	معامل الصدق
التدقيق الاجتماعي	21	0.925	0.961
المسؤولية الاجتماعية	20	0.894	0.945
الاستبانة ككل	41	260.9	0.962

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ثبات الانساق الداخلي ألفا كرونباخ يعطي مؤشرا على أن هناك ثباتا للاستبيان حيث بلغت قيمته (0.926) وهي قيمة جيدة من الناحية الاحصائية، كذلك فإن معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لجميع المحاور جيدة ومقبولة احصائيا (جميعها أكبر من (0.70)، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة وبالتالي صلاحيتها لتحليل النتائج.

4.II - خصائص عينة البحث: يمكن توضيح مختلف الخصائص الشخصية لأفراد العينة في الجدول الموالي:

جدول (02) توزيع عينة الدراسة حسب بياناتهم الشخصية

المتغيرات الشخصية والوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	36
	أنثى	4
العمر	أقل من 30	15
	من 30 إلى أقل من 40	14
	من 40 إلى أقل من 50	8
	50 فأكثر	3
المؤهل العلمي	مستوى ثانوي فأقل	5

17,5	7	دراسات تطبيقية جامعية	
50,0	20	ليسانس	
17,5	7	ماستر	
2,5	1	مهندس	
42,5	17	اقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
27,5	11	من 5 إلى 09 سنوات	
10,0	4	من 10 إلى 14 سنة	
20,0	8	15 سنة فأكثر	
100	40	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فئة الذكور والاناث غير متقاربة في الشركة محل الدراسة بحيث قدرة نسبة الذكور 90% مقابل 10% من الاناث وهذا عموما راجع إلى طبيعة عمل الشركة، أما بالنسبة للسن فنجد أن غالبية المبحوثين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 37,5%، تليها الفئة الأكبر مباشرة وهي فئة من 30 إلى أقل من 40 بنسبة 35% وهي الفئة الشبابية ذات النشاط الأكبر، في حين كانت الفئات الأضعف للسن من 40 إلى أقل من 50 بنسبة 20% و 50 فأكثر بنسبة 7,5% أما بالنسبة لمتغير المستوى كانت الفئة الراجحة للمستوى ليسانس بنسبة 50% وهو مؤشر جد ايجابي لوجود الفئة المتعلمة والمتقفة بنسبة كبيرة في عينة الدراسة، يليها 17,5% لفئة الماستر بالتساوي مع فئة دراسات تطبيقية جامعية، في حين كانت الفئات الأضعف للحاصلين على مستوى ثانوي فأقل بنسبة 12,5% وفئة الحاصلين على مستوى مهندس بنسبة 2,5%، في حين كانت سنوات الخبرة بالشركة محل الدراسة أكثر بالنسبة للعاملين الذين كانت سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة 42,5% وهو مؤشر يدل على نقص الخبرة المهنية داخل عينة الدراسة، يليه نسبة 27,5% من العاملين تتراوح خبرتهم ما بين 5 إلى 09 سنوات، في حين كانت الفئات الأضعف للعاملين الذين تتراوح خبرتهم ما بين 15 سنة فأكثر بنسبة 20%، والعاملين الذي تتراوح خبرتهم من 10 إلى 14 سنة بنسبة 10%.

III- النتائج ومناقشتها :

تحليل محاور الاستبانة:

جدول (03): مقياس الإجابة على الفقرات (سلم ليكرت الخماسي)

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5.00 – 4.20	4.19 – 3.40	3.39 – 2.60	2.59 – 1.80	1.79 – 1.00

المصدر: (بلعجوز و سعودي ، 2017، صفحة 242)

III.1- تحليل محاور المسؤولية الاجتماعية:

من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية، سيتم تحليل العبارات التي تقيس كل بعد من أبعاد هذا المحور، لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

تحليل البعد الاقتصادي

جدول (04): إجابات عينة الدراسة على البعد الاقتصادي

الترتيب	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
3	موافق	0,959	4,05	تحرص المؤسسة على تحقيق الربح بأساليب مشروعة	01
4	موافق	0,847	4,00	تسعى المؤسسة للحصول على الميزة التنافسية باستخدام أساليب مشروعة	02
1	موافق بشدة	0,707	4,25	تساهم المؤسسة في دعم بناء الاقتصاد الوطني	03

04	تقدم المؤسسة منتجات بنوعية جيدة	4,08	0,694	موافق	2
05	تقدم المؤسسة منتجات بأسعار مناسبة	4,25	0,588	موافق بشدة	1
إجمالي المحور		4,125	0,643	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما بالموافقة على البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي (4.125) وانحراف معياري (0.643)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الثالثة (تساهم المؤسسة في دعم بناء الاقتصاد الوطني) بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.707) والعبارة الخامسة (تقدم المؤسسة منتجات بأسعار مناسبة) بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.588)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثانية (تسعى المؤسسة للحصول على الميزة التنافسية) بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.847).

– تحليل البعد القانوني:

جدول (05): إجابات عينة الدراسة على البعد القانوني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة	الترتيب
01	تلتزم المؤسسة بتحمل الأضرار التي قد يتعرض لها العاملون أثناء العمل	3,95	0,959	موافق	3
02	تلتزم المؤسسة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية	4,10	0,672	موافق	1
03	تلتزم المؤسسة بتسديد الضرائب و عدم التهرب منها	4,10	0,744	موافق	1
04	تقوم المؤسسة بتحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين و صغار السن	3,80	1,043	موافق	4
05	تحافظ المؤسسة على البيئة و تمتع تلوث الماء و الهواء و التراب	3,98	0,698	موافق	2
إجمالي المحور		3,985	0,548	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة في الإجابة على البعد القانوني وذلك بمتوسط حسابي (3.985) وانحراف معياري (0.548)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الثانية (تلتزم المؤسسة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية) بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.672) والعبارة الثالثة (تلتزم المؤسسة بتسديد الضرائب وعدم التهرب منها) بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.744)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الرابعة (تقوم المؤسسة بتحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن) بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (1.043).

– تحليل البعد الأخلاقي:

جدول (06): إجابات عينة الدراسة على البعد الأخلاقي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة	الترتيب
01	تحتزم المؤسسة عادات و تقاليد و أخلاق المجتمع الذي تعمل فيه	3,88	0,911	موافق	2
02	توفر المؤسسة فرص وظيفية عادلة للمجتمع	3,78	0,862	موافق	4
03	تقوم المؤسسة بالترويج لأعمالها بشكل أخلاقي	3,88	0,648	موافق	2
04	تتحم المؤسسة بالجانب الأخلاقي في الاستهلاك	3,93	0,656	موافق	1
05	تتحم المؤسسة بحقوق الإنسان	3,85	0,949	موافق	3
إجمالي المحور		3,860	1,560	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

من الجدول نلاحظ أن عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على البعد الأخلاقي بمتوسط حسابي (3.860) وانحراف معياري (1.560)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الرابعة (تهتم المؤسسة بالجانب الأخلاقي في الاستهلاك) بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.656)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثانية (توفر المؤسسة فرص وظيفية عادلة للجميع) بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.862).

– تحليل البعد الخيري:

جدول (07): إجابات عينة الدراسة على البعد الخيري

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة	الترتيب
01	تقدم المؤسسة منح و هبات كأعمال خيرية لدعم المجتمع المحلي	4,03	0,974	موافق	2
02	تساهم المؤسسة في دعم البنى التحتية للمجتمع كإنشاء المدارس و المستشفيات و المساجد	4,10	1,008	موافق	1
03	تساهم المؤسسة في حل المشكلات و التخفيف من الأضرار التي تلحق بالمجتمع	3,98	0,832	موافق	3
04	تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة	3,58	1,217	موافق	5
05	تخصص المؤسسة جزءا من أرباحها لدعم دور الأيتام و المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة	3,93	0,944	موافق	4
إجمالي المحور		3,920	0,691	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

من الجدول نلاحظ أن عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على البعد الخيري وذلك بمتوسط حسابي (3.920) وانحراف معياري (0.691)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، واتضح أن أكثر العبارات أهمية هي العبارة الثانية (تساهم المؤسسة في دعم البنى التحتية للمجتمع كإنشاء المدارس والمستشفيات والمساجد) بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (1.008)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الرابعة (تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.217).

2.III – تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور المسؤولية الاجتماعية:

الجدول (08): نتائج تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور المسؤولية الاجتماعية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
البعد الاقتصادي	4,125	0,643	1	مرتفع
البعد القانوني	3,985	0,548	2	مرتفع
البعد الأخلاقي	3,860	0,561	4	مرتفع
البعد الخيري	3,920	0,691	3	مرتفع
المسؤولية الاجتماعية	3.973	0,4950	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

نلاحظ أن مستوى المسؤولية الاجتماعية بالشركة محل الدراسة جاء مرتفع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، بمتوسط حسابي (3.973) وانحراف معياري (0.4950) وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المرتفع. فأفراد العينة يؤكدون على توفر أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالشركة محل الدراسة بصفة كاملة، وجاء ترتيب أبعاد المسؤولية الاجتماعية في شركة قنوعة للأجر بتقترت على النحو التالي:

يأتي البعد الاقتصادي في الترتيب الأول بمتوسط الحسابي (4.125) وانحراف معياري (0.643)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المرتفع، فأفراد العينة يوافقون بشدة على أن الشركة محل الدراسة تقدم منتجات بأسعار مناسبة وتساهم في دعم بناء الاقتصاد الوطني، كما يوافقون على أن الشركة تحقق أرباحها بأساليب مشروعة، كما تسعى الشركة للحصول على الميزة التنافسية.

ويأتي في الترتيب الثاني من حيث الأهمية البعد القانوني، بمتوسط حسابي (3.985) وانحراف معياري (0.548)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19)، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المرتفع، فأفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الشركة محل الدراسة تلتزم بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية كما تلتزم بتسديد الضرائب و عدم التهرب منها، كما يوافقون على أن الشركة تحافظ على البيئة و تمنع تلوث الماء والهواء والتراب، كما أنها تلتزم بتحمل الأضرار التي قد يتعرض لها العاملون أثناء العمل، كما تقوم الشركة بتحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن.

ويأتي البعد الخيري في الترتيب الثالث، بمتوسط حسابي (3.920) وانحراف معياري (0.691) وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19) والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المرتفع. فأفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الشركة محل الدراسة تساهم في دعم البنى التحتية للمجتمع كإنشاء المدارس و المستشفيات و المساجد، كما تقدم منح و هبات كأعمال خيرية لدعم المجتمع المحلي، كما تساهم الشركة في حل المشكلات و التخفيف من الأضرار التي تلحق بالمجتمع، كما أن الشركة محل الدراسة تخصص جزءا من أرباحها لدعم دور الأيتام و المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة، تساهم الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويحتل البعد الأخلاقي الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (3.860) وانحراف معياري (0.561)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19) والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المرتفع، فأفراد عينة الدراسة يوافقون على الشركة تهتم بالجانب الأخلاقي في الاستهلاك وتحترم عادات و تقاليد و أخلاق المجتمع الذي تعمل فيه كما أنها تهتم بحقوق الإنسان. كما أنها توفر فرص وظيفية عادلة للجميع.

3.III- تحليل محور التدقيق الاجتماعي:

من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين حول ولاء العملاء، سيتم تحليل العبارات التي تقيس هذا المحور، وفق النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (09): نتائج تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور التدقيق الاجتماعي.

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفع	0,632	3,737	التدقيق الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى محور التدقيق الاجتماعي بالشركة محل الدراسة جاء مرتفع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، بمتوسط حسابي (3.737) وانحراف معياري (0.632)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الرابع من فئات مقياس ليكرت (3.40 – 4.19) والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو الموافقة. فأفراد العينة يوافقون على أن الشركة محل الدراسة تطبق التدقيق الاجتماعي و ذلك من خلال إدراكها لمفهوم التدقيق الاجتماعي وأهميته بحيث يعكس وجهة نظر أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين كما يساهم في تحسين أداء الشركة تجاه البيئة والمجتمع، كما يتم ممارسته بشكل منتظم، كما أن نتائج التدقيق الاجتماعي معلنة و موجودة لدى العمال.

4.III- اختبار وتفسير الفرضيات

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار مثلما يبينه الجدول الموالي:

جدول (10): نتائج تحليل تباين الانحدار ANOVA للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة F
الانحدار	1,263	1	1,263	5,780	0,021*
الخطأ	8,306	38	0,219		
المجموع الدوري	9,570	39			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)

معامل التحديد $(R^2) = 0.132$

معامل الارتباط $(R) = 0,363^a$

من خلال النتائج الواردة في الجدول يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5,780) وقيمة احتمالية ($0,021^*$)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05). ويتضح أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.132) وهذا يعني أن (13.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في "التدقيق الاجتماعي" تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل "المسؤولية الاجتماعية"، والباقي يعزى لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج، وهي قوة تفسير متوسطة نسبيا، وبالتالي من خلال ما سبق نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية. وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضيات الفرعية، أين نعلم في ذلك على الانحدار الخطي المتعدد، حيث يمكن توضيح النتائج في الجدول الموالي:

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

المتغير المستقل X	(B)	Beta	(T)	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	-0.141	-0.139	-0.862	0.394
البعد القانوني	0.336	0.388	2.592	0.013
البعد الأخلاقي	0.309	0.349	2.292	0.028
البعد الخيري	0.634	0.581	4.396	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v22

أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في الشركة محل الدراسة حيث قدرت قيمة ($T=2.592$) و ($B=0.336$) عند مستوى الدلالة (0.013) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذه النتيجة تدل أن تطبيق لتدقيق الاجتماعي له أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين ممارسة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية وهنا نقبل الفرضية الفرعية H_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية حيث قدرت قيمة

(T=2.292) و(B=0.309) عند مستوى الدلالة (0.028) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذه النتيجة تدل أن تطبيق التدقيق الاجتماعي له أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين ممارسة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ومن ثمة نقبل الفرضية الفرعية **H3**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الخيري في الشركة محل الدراسة حيث قدرت قيمة (T=0.581) و(B=0.634) عند مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذه النتيجة تدل أن تطبيق التدقيق الاجتماعي له أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين ممارسة البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية وهنا نقبل الفرضية الفرعية **H4**، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية حيث قدرت قيم كل منهما ب (T=-0.862) و(B=-0.141) عند مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، ومنه نرفض الفرضية **H1** والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

IV- الخلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في شركة قنوعة للآجر بتقريت يمكن القول بأن تطبيق التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة له أثر على تحسين ممارسة كلا من البعد القانوني والبعد الأخلاقي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد أثر للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

1.IV- نتائج الدراسة:

أشارت النتائج إلى الآتي:

◀ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة كلا من البعد القانوني والبعد الأخلاقي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

◀ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

2.IV- مقترحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة، يسعى الباحثان إلى الآتي:

◀ تطبيق التدقيق الاجتماعي بشكل وظيفي.

◀ تبني المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجية المؤسسة بصورة مستمرة ومعلنة لجميع أطراف أصحاب المصلحة .

◀ ضرورة تطبيق التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة واستغلال مخرجاته في إعداد أنشطة المسؤولية الاجتماعية بطريقة تضمن تحقيق توقعات أصحاب المصلحة.

- الإحالات والمراجع :

1. khelassi, r. (2014). **Audit Social Audit GRH**. Alger: Houma editions
2. ميلاد رجب اشميلة. (2014). إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية "دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيبا". المجلة الجامعية المجلد 03 العدد 16.
3. ATANGANA, J. (2020). **Audit social et empowerment des collaborateurs**. REVUE AFRICAINE DE MANAGEMENT- VOL.5 (2), pp. (PP.78-100).
4. Islam, T. (2015). **Social Audit for Raising CSR Performance of Banking Corporations in Bangladesh**. Springer International Publishing Switzerland, pp. 107-130.
5. Igalens, J., & Marie Peretti, J. (2008). **Audit social Meilleures pratiques, méthodes, outils**. Paris: Groupe Eyrolles ,61, bd Saint-Germain ,75240 Paris Cedex 05.
6. Rahim, M. M., & Vicario, V. (2015). **Social Audit: A Mess or Means in CSR Assessment?** Dans O. Samuel , & M. M. Rahim, **Social Audit Regulation Development, Challenges and Opportunities** (pp. 13,1). London: Springer International Publishing.
7. عبد الحميد برحومة، و هند سعدي. (2019). ماهية التدقيق الاجتماعي. تطبيقات التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة. (الصفحات 19,30).
8. سعيدة تلخوخ، و مجيد شعباني. (2019). نحو إطار نظري لتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. تطبيقات التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة. (الصفحات 31,45).
9. صالح الحموري، و رولا المعايطه. (2015). المسؤولية المجتمعية من الألف إلى الياء. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
10. منال محمد عباس. (2014). المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية المستدامة. دار المعرفة الجامعية.
11. لطيفة برني. (2015). أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الإستشفائية الخاصة لولاية بسكرة رسالة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر.
12. Carroll, A. B. (1979). **A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance**. The Academy of Management Review, Vol. 4, No. 4.
13. حسين بلعجوز ، و نادية سعودي . (2017). مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية -دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10(العدد 18).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عثمان براهيمى ، فاتح دبله (2022)، أثر التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية

— دراسة ميدانية بشركة قنوعة للأجور ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07(العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 65-77.



SCAN ME